

Distr.: General
18 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 18 آب/أغسطس 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في 15 تموز/يوليه 2020، قدم مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وإنغر أندرسن، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن المخاطر البيئية والإنسانية المتزايدة التي تشكلها ناقلات النفط "صافر"، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في هذه المسألة. وعلى سبيل المتابعة، أود أن أسترعي انتباهكم إلى آخر ما استجد من معلومات عن حالة هذه الجهود.

أولاً، أود أن أؤكد على قلقي العميق إزاء حالة ناقلات النفط "صافر"، وهي سفينة عائمة قديمة لتخزين وتفريغ النفط ترسو قبالة الساحل الغربي لليمن، على بعد 60 كيلومتراً شمال مدينة الحديدة. فإن الناقلات "صافر"، التي لم تخضع لأي أعمال صيانة تُذكر منذ عام 2015 والتي تحوي 1,1 مليون برميل من النفط (أي ما يعادل أربع مرات كمية النفط التي انسكبت من الناقلات Exxon Valdez في عام 1989)، تهدد بالتسبب في انسكاب نفطي أو انفجار أو حريق كبير.

وفي 27 أيار/مايو 2020، تسربت مياه البحر إلى غرفة المحركات، مما هدد بزعزعة وضع الناقلات بأكملها وإغراقها، مع احتمال انسكاب كل النفط في البحر. وقد تسنى احتواء التسرب من خلال تصليحات مؤقتة، لكن من غير المحتمل أن يدوم ذلك طويلاً. وقد تترتب على الانسكاب عواقب بيئية وإنسانية وخيمة، بما في ذلك القضاء على سبل العيش، وإغلاق ميناء الحديدة، الذي يشكل شرياناً حيوياً لملايين اليمنيين الذين يعتمدون على الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية.

وإن الانفجار المأساوي الذي وقع في بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 والانسكاب النفطي المثير للقلق الذي حدث مؤخراً في موريشيوس يتطلبان من العالم توخي اليقظة واتخاذ إجراءات عاجلة لنفاذي وقوع أي خسائر يمكن تجنبها في الأرواح ومصادر كسب العيش وحدث أضرار بيئية كبيرة، حيثما أمكن ذلك. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الناقلات "صافر" تمثل كارثة يمكن تجنبها - ولكن ليس لمدة طويلة. ففي حال حدوث انسكاب أو انفجار أو حريق، يصبح من الصعب جداً تعبئة استجابة فعالة نظراً لمحدودية توافر معدات وعناصر متخصصة في خضم النزاع المستمر.

ثانياً، اسمحوا لي أن أعدد العواقب الوخيمة المحتملة لوقوع حادثة. فإن الأبحاث التي أجراها خبراء مستقلون تشير إلى أن انسكاباً نفطياً يمكن أن يدمر النظم الإيكولوجية للبحر الأحمر التي يعتمد عليها ما يقرب من 30 مليون شخص، بمن فيهم 1,6 مليون يمني. وقد تتضرر جميع مصائد الأسماك على طول



الساحل الغربي لليمن في غضون أيام وتنتهار سبل عيش مجتمعات صيد الأسماك، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى أن 90 في المائة من أفراد تلك المجتمعات بحاجة بالفعل إلى مساعدات إنسانية. ومن المرجح أن تكون شواطئ الحديدة وحجة وتعز الأشد تضرراً.

وقد يؤدي الانسكاب النفطي إلى إغلاق ميناء الحديدة الرئيسي لمدة تصل إلى ستة أشهر. ويقدر الخبراء أن إغلاق الميناء لمدة ستة أشهر قد يرفع أسعار الوقود في اليمن بنسبة 200 في المائة لعدة أشهر، ويضاعف أسعار الأغذية ويعيق إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية لملايين اليمنيين. وفي وسط هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، قد يلوح في الأفق بالفعل خطر المجاعة مرة أخرى. وإن وضع اليمن لا يسمح بإغلاق أكبر موانئه، إذ أن البلد يعتمد بشكل شبه كامل على الواردات لتلبية احتياجاته الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء.

كما ستعاني من ذلك بلدان أخرى مطلة على البحر الأحمر، بما في ذلك إريتريا وجيبوتي والمملكة العربية السعودية. ويمكن أن يؤدي الانسكاب أيضًا إلى إضعاف أحد طرق الملاحة التجارية في البحر الأحمر الأكثر نشاطًا في العالم، والذي يمثل حوالي 10 في المائة من التجارة العالمية. إلا أن أبحاث الخبراء تشير إلى أن الغالبية العظمى من المتضررين ستتمثل في ملايين اليمنيين على طول الساحل الغربي الذين سيفقدون سبل كسب عيشهم، وأولئك الذين يعيشون أساساً في مجتمعات الشمال بعيداً عن الساحل والذين يعتمدون على ميناء الحديدة لإيصال السلع الأساسية.

وفي حال نشوب حريق في الناقلة "صافر" لأي سبب من الأسباب، سيتعرض أكثر من 8,4 ملايين شخص لمستويات ضارة من الملوثات.

وبشكل عام، فإن الآثار المالية لانسكاب النفط من الناقلة "صافر" تقدر قيمتها بنحو 1,5 بليون دولار على مدى 25 عامًا.

ثالثاً، اسمحوا لي أن أعرض بشكل موجز خلفية الحالة قيد النظر. فقد اتصلت حكومة اليمن والحوثيون (الذين يسمون أنفسهم أيضاً "أنصار الله") في بادئ الأمر بالأمم المتحدة لتقديم الدعم في إيجاد حل لمسألة الناقلة "صافر" في أوائل عام 2018. إلا أن تصاعد الأعمال العدائية العسكرية على الساحل الغربي لليمن طوال معظم عام 2018 حال دون الوصول الآمن إلى الناقلة. ولكن بعد إبرام الطرفين اليمنيين اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) في كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي نص على وقف إطلاق النار على نطاق محافظة الحديدة، أصبح الوصول الآمن ممكناً مرة أخرى.

وفي أعقاب مفاوضات مكثفة أجريت في النصف الأول من عام 2019، وافق الطرفان اليمنيان على نشر فريق تقني تابع للأمم المتحدة لتقييم الأضرار وإجراء أي إصلاحات عاجلة ممكنة. وفي آب/أغسطس 2019، منح الحوثيون فريق الأمم المتحدة تصاريح دخول للتوجه إلى الحديدة، لكنهم لم يصدروا التصاريح النهائية اللازمة للوصول إلى الناقلة عن طريق البحر. وتقدموا بمطالب عديدة (بما في ذلك بعض المطالب التي لا علاقة لها بالناقلة "صافر") أدت إلى إلغاء إفاد البعثة. ومنذ ذلك الحين، حاولت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً الحصول على التصاريح اللازمة لإيفاد فريق الخبراء.

رابعاً، عقب تسرب مياه البحر إلى غرفة المحركات في أيار/مايو 2020، كثفت الأمم المتحدة جهودها لإيفاد بعثة من الخبراء التقنيين. ولا نزال حريصين على توفير المساعدة فيما يتعلق بالناقلة "صافر"، مع إيلاء الاعتبار لأولويتين: (أ) إجراء تقييم تقني لحالة الناقلة؛ (ب) وإجراء أي إصلاحات ممكنة في الموقع أثناء إجراء التقييم. ويمثل تقييم الخبراء هذا خطوة أولى حاسمة لإدراك حجم المشكلة، والوقوف على الإصلاحات الممكنة والمعدات والموارد اللازمة لإجراء مثل هذه الإصلاحات وتحديد الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها لإزالة الخطر الذي تشكله الناقلة، بالاستناد إلى الأدلة العلمية. ولا تحكم الأمم المتحدة مسبقاً على نتائج بعثة التقييم وستدعم أي خيار يمكن أن يؤدي إلى حل آمن ومضمون وسليم بيئياً.

ومنذ الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في 15 حزيران/تموز 2020، واصل مبعوثي الخاص إلى اليمن، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التواصل مع قيادة الحوثيين لإتاحة إيفاد بعثة الأمم المتحدة إلى الناقلة. وفي هذا السياق، قدم الحوثيون مجموعة من الأسئلة التقنية تمت الإجابة عليها كتاباً. وإن البعثة جاهزة وإيفادها رهن بالحصول على إذن من الحوثيين الذين يسيطرون على المنطقة التي ترسو فيها الناقلة "صافر".

وبينما نواصل العمل مع الحوثيين للتغلب على جميع العقبات المتبقية وتزويد الفريق التقني بالتصاريح والتراخيص اللازمة، أرحب بأي خيارات أخرى ممكنة لمعالجة هذه المسألة. ونرحب أيضاً بتعاون الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة وندعوها إلى القيام بذلك. وسأواصل إطلاعكم على أي تطورات ذات صلة وكونوا على ثقة من أن هذه المسألة ستظل على رأس أولويات منظومة الأمم المتحدة.

أما المساعي الرامية إلى منع وقوع هذه الكارثة، فينبغي عدم تسييسها. إذ أن الأمر يتعلق بأرواح الناس. فالشعب اليمني يواجه بالفعل ظروفًا في غاية الصعوبة: حرب مندلعة، واقتصاد منهار، وأمراض متفشية، ومؤسسات عامة مدمرة، وبنية تحتية لا يعول عليها، وأزمة جوع، وخوف من المستقبل. إلا أن الناقلة "صافر" هي مشكلة يمكن حلها ولا داعي لإضافتها إلى أعبائه العديدة الأخرى.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش